

Distr.: General
2 March 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في ميانمار منذ 1 شباط/فبراير 2022

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يحدد هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/47، اتجاهات وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ميانمار بين 1 شباط/فبراير 2022 و31 كانون الثاني/يناير 2023. فبعد عامين من الانقلاب، أدخل الجيش البلاد في أزمة دائمة لحقوق الإنسان من خلال الاستخدام المستمر للعنف، بما في ذلك القتل والاعتقالات التعسفية والتعذيب والاختفاء القسري ومحاكمة المعارضين للانقلاب وإصدار الأحكام بحقهم. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لضمان تمتع جميع الناس في ميانمار بحقوقهم وحررياتهم الأساسية. ويتضمن التقرير توصيات لجميع الأطراف، بما فيها السلطات العسكرية وحكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن مواعده لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 1/47 إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يرصد ويتابع تنفيذ توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، بما فيها التوصيات المتعلقة بالمساءلة، وأن يواصل تعقب التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك ما يتعلق بمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات، بدعم من خبراء متخصصين ويتكامل مع عمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار وتقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وأن يقدم تحديثاً كتابياً إلى المجلس في دورته الثانية والخمسين.

2- ويغطي هذا التقرير الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي وثقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 1 شباط/فبراير 2022 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2023، ويحلل أنماط انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية التي ارتكبتها العسكريون وغيرهم من الجماعات في ميانمار، التي تحققت منها، ويسلط الضوء على الاتجاهات والأنماط ذات الصلة فيما يخص انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي.

3- وجمعت المفوضية شهادات ومعلومات من مصادر أولية، من بينها ضحايا وناجون وشهود وصور ساتلية، وكذلك من مصادر ثانوية يمكن التحقق منها⁽¹⁾، وخضعت جميعها لتقييم المصادقية وفقاً للمنهجية الموحدة للمفوضية. وبسبب عدم إمكانية الوصول إلى ميانمار، اضطرت المفوضية إلى الاضطلاع بأنشطتها التوثيقية عن بعد. ورغم التحديات الكبيرة، ومن بينها إغلاق الإنترنت المحلي على المدى الطويل، أجرت بنجاح ما مجموعه 96 مقابلة مع مصادر في الميدان. ونظمت مشاورات رسمية وغير رسمية مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والخبراء المواضيعيين وغيرهم من المحاورين المعنيين. ويعكس التقرير أيضاً التعاون المنتظم وتبادل البيانات والمعلومات بين كيانات منظومة الأمم المتحدة. وقدمت المفوضية استبيانات إلى السلطات العسكرية وإلى حكومة الوحدة الوطنية، وأشارت صراحة إلى الردود عليها في التقرير.

4- ونظراً لاستمرار مخاطر الحماية والسلامة الشخصية التي يواجهها الناس في ميانمار يومياً، أعطت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الأولوية لسلامة المحاورين فوق كل الاعتبارات الأخرى. وأجريت تحديدات وقائع للحوادث والأنماط حيثما وجدت أسباب معقولة تحمل على اعتقاد أن حوادث محددة قد وقعت. ومن المرجح أن تكون أعداد الضحايا في الميدان أكبر بكثير مما أشارت إليه التقديرات.

ثانياً- السياق

5- ظل الناس في جميع أنحاء ميانمار، خلال العامين اللذين انقضيا منذ الانقلاب العسكري، معرضين لانتهاكات يومية لحقوق الإنسان. وإضافة إلى لجوء الجيش إلى استخدام العنف، اندلعت من جديد بعض النزاعات التي كانت قائمة من قبل بين الجيش والمنظمات الإثنية المسلحة. وانتشر العنف في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي أدى إلى تغيير جذري في مشهد النزاع في ميانمار وزيادة المخاوف بشأن حماية المدنيين. وظلت الدعوة العالمية إلى السلام وضبط النفس كصيحة في وادٍ، وأظهر الجيش باستمرار تجاهله للالتزامات والمبادئ الدولية، وشجّعه على ذلك الإفلات المطلق من العقاب.

(1) بما في ذلك بيانات قدمتها رابطة مساعدة السجناء السياسيين، ومعلومات قدمتها منظمة "مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة".

6- وبحلول أواخر عام 2021 وطوال عام 2022، اشتد العنف، ولا سيما في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية من ميانمار، حيث استخدم الجيش استراتيجية "قطع الإمدادات الأربعة"⁽²⁾، بوسائل منها الغارات الجوية العشوائية والقصف المدفعي، والحرق الجماعي للقرى لتهجير السكان المدنيين والحيولة دون وصول المساعدات الإنسانية. وإضافة إلى معاقبة الأفراد والجماعات التي يرى الجيش أنها تعارضه، فقد اعتمد أيضاً قواعد⁽³⁾ ترمي إلى استهداف المعارضة المناهضة للانقلاب وفرض قيود شديدة على الحيز المدني الذي ساهم في التحول الديمقراطي في ميانمار إسهاماً كبيراً.

7- ومع أن الجيش أعلن التزامه باستعادة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب من خلال الانتخابات في عام 2023، فقد عمل بهمة وعلانية على تصنيف معارضييه على أنهم إرهابيون، واحتجزهم وحاكمهم بشكل تعسفي، أساساً بتهم خادعة بالخيانة أو الفتنة أو التحريض أو جرائم أخرى، في محاكم سرية دون أي مظهر من مظاهر الإجراءات القانونية الواجبة. وتحدثت هذه الأعمال في سياق عمليات القتل والإعدام خارج نطاق القانون، واستخدام عقوبة الإعدام، والاختفاءات القسرية، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والحرمان من حقوق المحاكمة العادلة، من بين انتهاكات أخرى. وأفادت مصادر موثوقة بأنها تحققت من 2 940 حالة وفاة و17 572 حالة اعتقال على يد الجيش والجهات التابعة له منذ الانقلاب⁽⁴⁾.

8- وتشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليون شخص نزحوا منذ شباط/فبراير 2021 وأن 17,6 مليون شخص بحاجة الآن إلى مساعدة إنسانية⁽⁵⁾. ويعاني من الفقر حالياً ما يقرب من نصف السكان، أي 25 مليون شخص⁽⁶⁾. وتفيد التقارير بأن سكان الريف معرضون لخطر المجاعة لأن الجيش يفرض مزيداً من القيود المادية والإدارية على الوصول إلى المناطق المتضررة من العنف والنزاع. وقد أغلقت طرق الإمداد والممرات المائية الرئيسية في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي أدى إلى منع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول إلى المحتاجين⁽⁷⁾. ولا تزال الأقليات، بما فيها الروهينغيا، تواجه التمييز، كما هو الحال منذ عقود.

9- ومع أن الجيش أظهر باستمرار تجاهلاً للالتزامات والمبادئ الدولية، يواصل شعب ميانمار إظهار تصميمه على رفض الحكم العسكري. وأدى رفض موظفي الخدمة المدنية الخدمة تحت الحكم العسكري إلى نزوح جماعي من الوظائف، الأمر الذي أفضى إلى انهيار شبه تام للمنظومتين الصحية والتعليمية اللتين يسيطر عليهما الجيش⁽⁸⁾. وفي الوقت ذاته، نظمت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش⁽⁹⁾ نفسها في جميع أنحاء البلد، وكثيراً ما استخدمت أسلحة مرتجلة وبدائية، وأفادت حكومة الوحدة الوطنية بأنها أنشأت مؤسسات قادرة على أداء مهامها في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتلقت المفوضية

(2) استخدمت سياسة "قطع الإمدادات الأربعة" التي ينتهجها الجيش لحرمان الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من الحصول على الغذاء والتمويل والمعلومات الاستخباراتية والمجندين باستعمال تكتيكات الأرض المحروقة التي تعاقب المدنيين وتقتلهم، بما في ذلك حرق قرى بأكملها وتثريد مجتمعات محلية.

(3) انظر <https://bangkok.ohchr.org/ngo-law-myanmar/>

(4) انظر <https://aappb.org/?p=24057>

(5) انظر https://reliefweb.int/attachments/d61c6ed6-7901-4dbb-bb1d-a06535bb1276/OCHA%20Myanmar%20-%20Humanitarian%20Update%20No.%2025_final.pdf

(6) انظر <https://www.undp.org/press-releases/myanmar-urban-poverty-rates-set-triple-new-united-nations-survey-finds>

(7) انظر <https://myanmar.un.org/en/216732-myanmar-humanitarian-response-plan-2023-january-2023>

(8) [A/HRC/50/CRP.1](https://www.un.org/press/en/2023/01/a-hrc-50-crp.1)

(9) تشير الجماعات المسلحة المناهضة للجيش إلى قوات الدفاع الشعبي وغيرها من الجماعات المحلية التي لجأت إلى المقاومة المسلحة ضد الانقلاب العسكري.

أيضاً تقارير عن أعمال عنف ارتكبتها ضد المدنيين جماعات مناهضة للجيش وحققت فيها. ومع أن هذه الانتهاكات تثير قلقاً متزايداً، فإنها لا تحدث لا بمعدل الانتهاكات التي يرتكبها الجيش ولا بنطاقها.

10- ورغم أن إجراءات هامة قد أُتخذت على الصعيد الدولي لمعالجة هذا الوضع، فإنها لم تترجم بعد بالكامل إلى أثر إيجابي على أرض الواقع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء القمة السنوية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، أكدت الدول الأعضاء التزامها بـ"توافق الآراء ذي النقاط الخمس" لعام 2021، الذي تجاهله الجيش إلى حد بعيد. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن القرار 2669(2022)، وهو أول قرار له بشأن ميانمار، ودعا فيه إلى وضع حد فوري لجميع أشكال العنف في جميع أنحاء البلد. وقررت محكمة العدل الدولية، في حكمها الصادر في 22 تموز/يوليه 2022، المضي قدماً في النظر في حيثيات قضية الانتهاكات المزعومة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي رفعتها غامبيا على ميانمار. وبعد رفض الاعتراضات الأولية التي أبدتها ميانمار، حددت المحكمة 24 نيسان/أبريل 2023 كموعداً أقصى لتقديم مزيد من عناصر الملف إلى المحكمة⁽¹⁰⁾.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - العنف والنزاعات وحماية المدنيين

11- تُذكر في التقارير السابقة أن حالة حقوق الإنسان الكارثية تتفاقم. وهناك أسباب معقولة تحمل على اعتقاد أن أعمال الجيش تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وقد يرقى بعضها إلى جرائم حرب دولية، بما في ذلك الانتشار الواسع النطاق لاستخدام الغارات الجوية العشوائية والهجمات المدفعية على المناطق المأهولة بالسكان، ومداومة القرى وحرقها، والاعتقالات التعسفية، واستخدام التعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي. وقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تكتيكات وأنماط متسقة من التجاوزات في جميع أنحاء البلد، مؤكدة أن السلطات العسكرية تعمل بوصفها هيكلًا متيناً ومتماسكاً، الأمر الذي يعني ضمناً معرفة القيادة بارتكاب الفظائع و/أو عدم استشراف منعها على الأقل.

12- وشملت التطورات الرئيسية الأخرى ما يلي: تصاعد العنف وتكثيفه في المناطق الوسطى ذات الأغلبية البورمية، حيث تُعدّ منطقتا ماغواي وساغاينغ الأكثر خطورة على المدنيين؛ واستئناف الأعمال العدائية بين الجيش وجيش أراكان من آب/أغسطس حتى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عندما اتفق الطرفان على وقف إطلاق نار غير رسمي جديد؛ وتجدد القتال في ولايتي كاشين وشان في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية القائمة سابقاً مع المنظمات المسلحة الإثنية التي قدمت الدعم للجماعات المسلحة المناهضة للجيش؛ وتزايد عدم الاستقرار والعنف في الجنوب الشرقي، سواء في الولايات الإثنية أو في بعض المناطق، بما فيها منطقة تانينثاري، التي ظلت سلمية نسبياً حتى عام 2021.

13- ويرد أدناه موجز للتكتيكات والانتهاكات التي أثارت قلقاً خاصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

1- استخدام الجيش للغارات الجوية

14- بسبب تصميم الجماعات المسلحة المناهضة للجيش والتحدي الخطير الذي تشكله على العمليات البرية العسكرية، أدت القوة الجوية دوراً حاسماً في الاستراتيجية العسكرية لسحق المعارضين.

(10) International Court of Justice. *The Gambia v. Myanmar*, Judgment of 22 July 2022 and Order of 22 July 2022 (متاح في www.icj-cij.org/public/files/case-related/178/178-20220722-JUD-01-00-EN.pdf) و www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/178/178-20220722-ORD-01-00-EN.pdf).

ومنذ منتصف عام 2022، ما فتئ الجيش يعتمد على الهجمات الجوية، مع وقوع حوادث في جميع أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك، أفيد بأن جيش ميانمار دخل المجال الجوي للبلدان المجاورة أو أطلق النار فيها في ثلاث حالات على الأقل.

15- وأدت الهجمات التي شنتها الطائرات المقاتلة والمروحيات إلى مقتل وجرح مدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالأعيان المدنية في البلدات والقرى. ومن بين حوادث أخرى عديدة، فتحت أربع مروحيات النار، في 16 أيلول/سبتمبر، على مدرسة في قرية ليت بيت كوني بمنطقة ساغاينغ، الأمر الذي أسفر عن مقتل ستة أطفال على الأقل وجرح تسعة آخرين. وانتشر نحو 60 جندياً انطلاقاً من المروحيات على الأرض، حيث قتل إنهم داهموا القرية، وأعدموا بقية مدرسة وخمسة قرويين، ثم اعتقلوا الأطفال والمعلمين الجرحى. ومع أن الجيش أبلغ المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن العملية نفذت "عقب ورود تقارير عديدة تفيد بأن إرهابيين كانوا يهربون أسلحة ومتفجرات إلى القرية المذكورة"، فإن شهوداً أكدوا أنه لم يكن في الموقع جماعات مسلحة مناهضة للجيش.

16- وفي حادث آخر من هذا القبيل، شن الجيش، في 20 تشرين الأول/أكتوبر، غارة جوية على مستشفى افتتح حديثاً في قرية مان يو غيي بمنطقة ساغاينغ أسفرت عن مقتل امرأة وإصابة خمس أحر. وأفاد مصدر أن المستشفى افتتح قبل يوم واحد وأن الضحايا كانوا جميعاً متطوعين.

17- وفي ولاية كاشين، شن الجيش غارتين جويتين كبيرتين على بلدة هباكانت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 9 آب/أغسطس، قصف الجيش قرية سيزين ثم داهمها، الأمر الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 16 مدنياً. وتؤكد الصور الساتلية أن ما لا يقل عن 200 منزل أحرق رغم أن المفوضية تلقت تقارير عن مئات أخرى من المنازل. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، استهدف الجيش منطقة في آ نانغ با حيث كانت منظمة استقلال كاشين تقيم احتفالاً بمشاركة فنانين محليين ومدنيين آخرين. وفي أعقاب الغارة أغلق الجيش المنطقة وفرض قيوداً على الحركة أثناء البحث عن ناجين، ومنع الجرحى من الحصول على المساعدة الطبية المنقذة للحياة. ولم يتسن التحقق المستقل من أعداد الضحايا. غير أن مصادر محلية متسقة أفادت بأن ما بين 45 و79 شخصاً قتلوا وكانت 30 جثة على الأقل مرئية بوضوح في صور مكان الحادث.

18- وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، شن الجيش، للمرة الأولى منذ شباط/فبراير 2021، العديد من الغارات الجوية، ظاهرياً ضد الجيش الوطني لتحرير تانغ وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار في بلدة نامهسان في الجزء الشمالي من ولاية شان، بسبب دعمهما المزعوم للجماعات المسلحة المناهضة للجيش. وأدت الهجمات إلى نزوح أكثر من 1 000 شخص وزيادة انعدام الأمن في المناطق التي يفيد التقرير أن الجيش يواصل فيها فتح جبهات جديدة لعملياته.

2- الاستخدام العسكري للغارات المدفعية

19- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية تقارير عن استخدام الجيش المدفعية ضد مناطق مأهولة بالسكان في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً بشأن الهجمات الموجهة ضد المدنيين وكذلك الهجمات العشوائية. وتشير مصادر موثوقة إلى أن ما لا يقل عن 229 شخصاً قتلوا نتيجة القصف المدفعي وأن عشرات الآلاف اضطروا إلى الفرار من ديارهم. وفي عام 2022، تأثر جنوب شرق البلاد تأثراً خاصاً، إذ وقع قتال متكرر وعنيف في بلدات كاوكاريك وكياينسيكجي ومياواي في ولاية كابين وفي بلدات مو باي ولويكاو وديموسو في ولاية كاياه. بيد أن قطع الإنترنت الذي فرضه الجيش أعاق جهود التحقق المستقلة من حوادث محددة. وفور أن أصبح الوصول إلى المصادر متاحاً، وثقت المفوضية حادثة وقعت في 25 تشرين الأول/أكتوبر في قرية كوني نار ببلدة لويكاو. وأفاد مسجونون بأن قذيفة مدفعية

أصاب مزرعة كان نازحون يبحثون فيها عن الأمان، الأمر الذي أسفر عن مقتل رجل على الفور وإصابة زوجته بجروح خطيرة، ووفاتها لاحقاً.

20- وفي ولاية راخين، أدى استئناف الأعمال العدائية إلى خسائر فادحة بين أفراد جميع الطوائف. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، قُبيل وقف إطلاق النار، أفاد شاهد عيان بأن الجيش أطلق ثلاث قذائف مدفعية على قرية غيت تشاونغ، ببلدة مونغداو، على الأرجح من قاعدة تقع غرب القرية التي تستضيف كتيبة المشاة 24 المزودة بالآليات خفيفة. وسقطت قذيفة على منزل كان يقام فيه حفل ترميم طفل من طائفة مرو. وأفاد أحد أقارب الضحايا أن 13 شخصاً، من بينهم 6 أطفال، قتلوا وأن 21 شخصاً، من بينهم 12 طفلاً، أصيبوا بجراح. ولم ترد أنباء عن وقوع قتال وقت الهجوم. وأشار أحد الشهود إلى أن فرقة المشاة 77 المزودة بالآليات خفيفة احتلت القرية لمدة خمسة أيام قبل الهجوم، وأن الجيش زار الجرحى في مستشفى غييت تشاونغ وقدم 500 000 كيات ميانماري (نحو 240 دولاراً) لأقارب القتلى لتشييع الجنازة.

3- حرق الجيش للقرى

21- يتمثل أحد التكتيكات التي يُكثر الجيش من استخدامها في الحرق الممنهج والواسع النطاق للقرى والمساكن. وتماشياً مع طريقة عمل الجيش، الموثقة على مدى عقود، بما في ذلك في ولاية كاشين في عام 2011 وولاية راخين في عام 2017، أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن ما يقرب من 39 000 منزل في جميع أنحاء البلد أحرق أو دمر في عمليات عسكرية منذ شباط/فبراير 2022، وهو ما يمثل زيادة تبلغ أكثر من ألف ضعف مقارنة بعام 2021. وفي هذا الصدد، كانت منطقة ساغايونغ هي الأكثر تضرراً، إذ تضرر أكثر من 25 500 منزل. وفي حادث وقع في 1 أيار/مايو في قرية آه شي سي بمنطقة ساغايونغ، تشير صور ساتلية إلى احتراق القرية بأكملها تقريباً، مع تدمير 621 مبنى. وبالمثل، تشير صور ساتلية وتقرير شاهد عيان إلى أن الجيش دمر 458 منزلاً في الفترة من 16 إلى 28 أيلول/سبتمبر وألحق أضراراً بـ 319 منزلاً آخر في ثماني قرى في بلدة تازي بمنطقة ساغايونغ خلال سلسلة من الغارات والهجمات.

22- ومع أن الجيش نسب المسؤولية إلى الجماعات المسلحة المناهضة له وأفاد بأن "الإرهابيين أحرقوا 703 منازل في منطقة ساغايونغ و28 منزلاً في منطقة ماغواي و220 منزلاً في ولاية تشين و30 منزلاً في ولاية كاشين" في عام 2022، فإن الشهادات تشير إلى أن الجيش والميليشيات التابعة له مسؤولان عن معظم تلك الحوادث. وأكدت مصادر متعددة أن الجنود ينتقلون من قرية إلى أخرى، حتى لو لم يقع قتال فعلي، وينهبون الممتلكات، ويقضون فيها الليل أحياناً، ويحرقون المنازل قبل المغادرة. وفي مناسبات عدة، أُفيد بأن غارات برية سبقها رمي مدفعية أو غارات جوية، الأمر الذي أجبر القرويين على الخروج من منازلهم تاركين وراءهم أغراضهم الثمينة. وأحرقت بعض القرى مرات عدة، وأبرز مثال على ذلك قرية ثانتلانغ في ولاية تشين. وتشير صور ساتلية إلى أنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أحرقت القرية 22 مرة على الأقل، الأمر الذي أدى إلى تدمير 1 528 مبنى من أصل 2 628، بما فيها مواقع دينية. وفي 8 أيلول/سبتمبر، أظهرت صور ساتلية أن 458 عقاراً دمر فيما يبدو أنه أكبر حادث من نوعه في قرية ثانتلانغ.

23- ووثقت المفوضية أيضاً حالات أُفيد فيها بأن الجيش أحرق أشخاصاً وأضرم النار في مرافق تخزين الأغذية وأحرق الماشية. وأفاد العديد ممن أُجريت معهم مقابلات بأنه تم العثور على جثث محترقة في القرى بعد غارات عسكرية. وروى شاهد عيان سلسلة من الحوادث ضد قرى مختلفة في بلدة خين - يو بمنطقة ساغايونغ في الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى وجه التحديد، أضرم الجيش النار في منازل من الطوب في بوانغ في هلي كوني، الأمر الذي أدى إلى تدمير 136 منزلاً ونزوح أكثر من 600 شخص، بما في ذلك، وفقاً لشاهد عيان، جثة امرأة مسنة محترقة بجوار منزلها المحترق.

4- الوفيات في الحجز العسكري والإعدام خارج نطاق القانون

24- استمر ظهور حالات موثقة لأشخاص يموتون أثناء احتجازهم لدى الجيش، سواء في أماكن الاحتجاز الرسمية أو في أماكن غير رسمية. ووفقاً لمصادر موثوقة، توفي، منذ شباط/فبراير 2021، ما لا يقل عن 920 شخصاً، من بينهم 52 امرأة و8 فتيات و44 فتى أثناء احتجازهم لدى الجيش؛ وتوفي 554 منهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل هذا العدد أكثر من 31 في المائة من مجموع عدد الأشخاص الذين جرى التحقق من أنهم قتلوا على يد الجيش. ومن بين ما مجموعه 920 حالة وفاة، توفي 110 أشخاص، من بينهم 6 نساء و4 أطفال، في مراكز الاستجواب أو السجون أو مراكز الشرطة أو غيرها من أماكن الاحتجاز الرسمية. ويبدو أن معظم الوفيات حدثت في أعقاب اعتقالات نفذت في قرى وبلدات، غالباً بعد مدهامات. ولا تزال منطقة ساغايغ أخطر منطقة على المدنيين، إذ أُبلغ عن 525 حالة وفاة أثناء الاحتجاز منذ شباط/فبراير 2021.

25- وأفاد العديد ممن أُجريت معهم المقابلات بوقوع حوادث مماثلة دخل فيها الجيش والجماعات التابعة له إلى القرى واعتقلوا من تركهم السكان وراءهم في جميع أنحاء البلد. وفي كثير من الأحيان، ترك السكان وراءهم الأشخاص ذوي الإعاقة لأنهم لم يتمكنوا من الفرار قبل وصول الجيش؛ وبقي آخرون لحماية ماشيتهم وممتلكاتهم. وعادة ما يُعتقل هؤلاء الأشخاص ويستجوبون، وغالباً ما يكونون معصوبي العينين ومقيدي اليدين قبل قتلهم رمياً بالرصاص، وهي أكثر طرق الإعدام انتشاراً. وقدم العديد ممن أُجريت معهم مقابلات روايات تقشع لها الأبدان عن اكتشاف جثث لدى عودتهم إلى القرى، وزعم بعض الشهود أن أعمال عنف جنسي قد ارتكبت. فإن لم يُقتل الأفراد، أُخذوا بعيداً، ويقال إنهم يستخدمون دروعاً بشرية أو حمالين أو مرشدين. وغالباً ما يظل مصيرهم مجهولاً. وفي واحدة من حوادث عديدة مماثلة، أفاد شخص أُجريت معه مقابلة من قرية في بلدة بالي بأن الجيش دخل القرية في 11 تموز/يوليه واعتقل أربعة قرويين. ووفق ما ذكره الشخص الذي أُجريت معه المقابلة، عثر القرويون فيما بعد على جثث رجل وامرأة وفتاة مصابين بجروح ناجمة عن طلقات في نواصيهم. وعُثر لاحقاً على جثة رابعة مدفونة جزئياً وعليها علامات تدل على الضرب.

26- وبالمثل، وثقت المفوضية الاستخدام الواسع النطاق لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، ولا سيما أثناء العمليات البرية. وأفادت مصادر عديدة باستمرار بأن الجيش غالباً ما يقتل الأفراد الذين يحاولون الفرار عند رؤيته أو بعد اعتقالهم. وأفاد شخص أُجريت معه مقابلة من بلدة بودالين، بمنطقة ساغايغ، بأنه في أيار/مايو، بعد اشتباك مع جماعات مناهضة للجيش، قتل الجيش تسعة قرويين فارين بإطلاق النار عليهم في الرأس، من بينهم اثنان من كبار السن وامرأة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ما لا يقل عن 23 حادثاً في أربع ولايات ومناطق أبلغت فيها مصادر موثوقة عن مقتل خمسة أشخاص أو أكثر في ظروف مماثلة.

27- ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أمثلة نفذ فيها الجيش عمليات قتل مستهدف لأفراد يفترض أنهم ينتمون إلى المعارضة بطريقة يبدو أنها تهدف إلى بث الخوف بين السكان ووقف دعم الجماعات المناهضة للجيش. ففي تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، في بلدة باوك بمنطقة ماغواي، قطع الجيش رأس معلّم وعلّقه على بوابة المدرسة. ويعتقد الشهود أنه اتهم بالانتماء إلى حكومة الوحدة الوطنية.

5- الاختفاءات القسرية التي يرتكبها الجيش

28- واصلت المفوضية تلقي المعلومات وتوثيق حالات الاختفاء القسري، وأفادت التقارير بأن الجيش والميليشيات التابعة له هم الجناة الرئيسيون. ومع أن طبيعة الاختفاء القسري تجعل من الصعب التحقق

من مدى حدوثه، فإن المعلومات الواردة تشير إلى استهداف شخصيات سياسية بارزة وقيادات دينية ومجتمعية معارضة للجيش.

29- ووردت معلومات موثوقة عن حالات عمّدت فيها السلطات العسكرية، بعد أن أخفقت في اعتقال هدف مقصود، مثل أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أو النشطاء السياسيين أو أعضاء الجماعات المسلحة المناهضة للجيش أو الأفراد المرتبطين بحركة العصيان المدني، إلى اعتقال أفراد أسرهم واحتجازهم لإجبار أهدافهم على الخروج من مخابئهم. وفي نيسان/أبريل، في يانغون، استهدف الجيش عائلة متهمة بدعم الجماعات المسلحة المناهضة للجيش. واحتجز أفراد يرتدون ملابس مدنية طفلاً يبلغ من العمر ثلاث سنوات من روضة الأطفال بعد أن اعتقلوا والدته. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أُفيد بأنه حُكم عليها بالسجن 20 سنة. ولم ترد أي معلومات إضافية عن ابنها منذ ذلك الحين.

30- وأُبلغ أيضاً عن حالات اختفاء قسري في سياق الغارات العسكرية على القرى. وما فتئت الوحدات العسكرية تعتقل القرويين الذين بقوا هناك وتستجوبهم؛ وفي بعض الحالات تجبرهم على العمل كمرشدين أو تستخدمهم كدروع بشرية. ورغم إطلاق سراح بعض القرويين لاحقاً، فإن مصير آخرين ومكان وجودهم يظل مجهولين. وأفادت مصادر موثوقة بأن الجيش داهم، في سلسلة من الحوادث بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2022 في ولاية شان، قرى عدة في بلدتي يوانغان وبيندايا وأحرق المنازل واعتقل ما لا يقل عن 130 قروياً. ومع أنه أُفيد بإطلاق سراح 40 قروياً، لم يرد مزيد من المعلومات عن الأفراد الـ 90 المتبقين.

6- عنف الجماعات المسلحة المناهضة للجيش

31- تلقت المفوضية أيضاً تقارير عن عمليات قتل مستهدف ارتكبتها جماعات مسلحة مناهضة للجيش في حق أفراد ينظر إليهم على أنهم مخبرون أو أعضاء في ميليشيات موالية للجيش، ولا سيما في المناطق الحضرية. ومع أن التحقق المستقل لا يزال تحدياً كبيراً، فإن تقارير إعلامية تشير إلى أنه في العام الماضي قتل ما لا يقل عن 127 شخصاً من الإداريين المحليين في جميع أنحاء البلد، مع وقوع 71 حادثة في مدينتي ماندالاي ويانغون⁽¹¹⁾. وأعلنت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش مسؤوليتها عن 38 حالة من هذا القبيل. ولما كان مستوى المعلومات الاستخباراتية التي جمعت قبل عمليات القتل المذكورة أعلاه ونوعها لا يزالان مجهولين، فمن الممكن ألا يكون الأفراد المستهدفون هم المقصودين أصلاً. وأُبلغ المفوضية أحدُ الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، وهو على صلة قرابة بإحدى الضحايا، بأن قريبه قتل بعد اتهامه زوراً بأنه عضو في ميليشيا. وإضافة إلى ذلك، تعرضت الأسرة للتهديد وأرغمت على الاختباء.

32- وفي حادثة ذات صلة، لاحظت المفوضية بقلق شريط فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر على ما يبدو مقاتلين مسلحين محليين مناهضين للجيش يضربون امرأة معصوبة العينين ويقتلونها في بلدة تامو بمنطقة ساغايونغ في حزيران/يونيه. وادعى أعضاء حكومة الوحدة الوطنية أن الحادث في طور التحقيق. وأُفيد أيضاً بأن هجمات بالقنابل نفذت في مناطق مأهولة بالسكان رغم الخطر الكامن المتمثل في وقوع إصابات بين المدنيين. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، انفجر طردان مفخخان عند بوابة سجن إنسين في يانغون. وأطلق حراس السجن النار في وقت لاحق. وقتل ثمانية أشخاص، بينهم خمسة من زوار السجن وثلاثة حراس، وجرح ما لا يقل عن 18 شخصاً آخرين. ولم تتمكن المفوضية من التحقق من هوية الجناة باستقلالية.

(11) انظر، على سبيل المثال، <https://www.mizzima.com/article/alleged-myanmar-military-council-informants-frequently-killed>.

باء - العنف الجنسي والجنساني

33- لم تُبدد بعد بواغث القلق الخطيرة من استمرار الجيش في استخدام العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع وغير حالات النزاع، وإفلات الجناة المطلق من العقاب. وإضافة إلى ذلك، أبلغت منظمات المجتمع المدني باستمرار عن تزايد أنماط العنف الجنساني، مشددة على أن الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير التقييدية ذات الصلة، إلى جانب الأعمال العسكرية، عرضت النساء والرجال والفتيان والفتيات لخطر سوء المعاملة. وتفاقت مواطن الضعف الحالية للأقليات والمجتمعات المحلية التي تواجه التمييز، بما فيها أوساط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. وأجمع الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات على أن السبل الوحيدة المتاحة للانتصاف هي آليات حل المنازعات المجتمعية رغم أن هذه الآليات أثبتت حتى الآن أنها غير كافية لحماية الناجين.

34- وأجريت المفوضية مقابلات مع عدد من الناجين معتمدة على المعلومات والبيانات التي قدمها محاورون موثوق بهم لتقييم أنماط سوء المعاملة. غير أن التحقيقات في هذه الانتهاكات كانت محدودة بسبب البيئة الصعبة التي يعيش فيها معظم الضحايا. ثم إن المخاطر التي تهدد أمنهم وسلامتهم الشخصية، بما فيها حالتهم الطبية وخطر الانتقام، تجعل من الضروري إجراء تقييمات شاملة للمخاطر قبل إجراء المقابلات. وجعل الوصم الثقافي، والافتقار إلى خدمات الدعم والاتصالات المأمونة وخدمات الإنترنت، وكذلك عدم إمكانية الوصول إلى أماكن الاحتجاز، تقييم المخاطر التي يواجهها الناجون الأفراد شبه مستحيل.

35- وأكدت مصادر أولية وثانوية أن العنف الجنسي والجنساني، بما فيه الاغتصاب، يُمارس بشكل متكرر على النساء والرجال والأفراد الذين يعرفون أنفسهم بأنهم من مجتمع الميم الموسع في مراكز الاستجواب وغيرها من أماكن الاحتجاز الرسمية، وكذلك في القرى أثناء المدهامات⁽¹²⁾. وتلقت المفوضية ادعاءات وقوع ثلاثة حوادث في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر في بلدي مياونغ وكانبي بمنطقة ساغايونغ، وفي أيلول/سبتمبر في بلدة يساغيو بمنطقة ماغواي، حيث ورد أن الجيش اغتصب نساء عدة بعد احتجازهن أثناء مدهامات. وتواترت أيضاً من أجزاء أخرى من منطقة ساغايونغ ادعاءات اغتصاب نساء لم يتمكن من الفرار من قراهن. وتفيد التقارير بأن قرويين من بلدات ينمايين وتابابين وكانبي عثروا على رفات نساء يبدو أن الجيش أعدمهن ووجدوا جثثهن عارية جزئياً أو كلياً أو مصابة بجروح تدل على تعرضهن لعنف جنسي. وأفيد أيضاً بأن الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من مجتمع الميم الموسع تعرضوا لتمييز وسوء معاملة مرتبطين بميولهم الجنسية بعد توقيفهم عند نقاط التفتيش أو في مراكز الاحتجاز. ودأبت الأمم المتحدة وغيرها من المحاورين على ذكر أن هذه الأمثلة تمثل على الأرجح جزءاً صغيراً من الحالات الفعلية وأن الأفراد يواجهون مخاطر جسيمة من العنف الجنسي والجنساني في المناطق التي تستمر فيها العمليات العسكرية. وأكد الجيش أنه لم تجر أي تحقيقات أو محاكمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تتلق المفوضية أي معلومات عن العنف الجنسي الذي ارتكبه على وجه التحديد الجماعات المسلحة المناهضة للجيش.

36- ومن منظور العنف الجنساني، أدت عواقب استيلاء الجيش على السلطة إلى تفاقم عوامل الخطورة القائمة تفاقماً شديداً، بما في ذلك تأثير كوفيد-19. وتفيد المنظمات المحلية بأن الجرائم الجنسانية، بما فيها الاتجار، والزواج المبكر والقسري، والتحرش الجنسي والعنف، والاستغلال، والإكراه على البغاء، آخذة في الازدياد بسبب الحالة الأمنية الكارثية، والافتقار إلى آليات فعالة للحماية المجتمعية، والنزوح، والانفصال عن الأسر، وندرة السلع والموارد الأساسية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتعطيل

(12) مزيد من المعلومات عن العنف الجنسي والجنساني أثناء الاحتجاز، انظر الفقرة 52 أدناه.

الخدمات المجتمعية. وتعتبر النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة وذوو الهويات الجنسية غير الثنائية الأكثر عرضة للعنف.

37- ومما يزيد من تفاقم هذا الوضع محدودية الأداء الوظيفي لقطاع الصحة العامة لأن العديد من العاملين في المهن الصحية تركوا وظائفهم احتجاجاً على الجيش. وإضافة إلى ذلك، كان لعدم كفاية الخدمات الطبية وإعطاء الأولوية لحالات كوفيد-19 تأثير سلبي على قدرة الناجين على الحصول على الرعاية السريرية، بما في ذلك حالات الحمل غير المرغوب والأمراض المنقولة جنسياً. وحتى في الأماكن التي تعمل فيها المستشفيات العامة، أدى انعدام الثقة في الجيش إلى ردع الناجين عن طلب المساعدة، لتبقى منظمات المجتمع المدني التي تعاني من نقص الموارد مزود الرعاية الطبية الوحيد الموثوق به.

جيم - التمييز النظامي ضد الروهينغيا والأقليات الإثنية والدينية الأخرى

38- في عام 2022، أي بعد مرور 10 سنوات على أعمال العنف التي حدثت في عام 2012 و5 سنوات على العمليات العسكرية في ولاية راخين التي أودت بحياة الآلاف ونزوح أكثر من 700 000 شخص من الروهينغيا، لا يزال أفراد هذه الطائفة الذين ما زالوا يقيمون في وسط ولاية راخين وشمالها، ويقدر عددهم بـ 600 000 فرد، معرضين لمخاطر وانتهكاكات جسيمة. ولا تزال الظروف غير مواتية لعودة آمنة، وتفاقت المخاوف الأمنية المستمرة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر عندما استؤنف القتال بين الجيش وجيش أراكان. وأكدت المقابلات أن المعارك دارت في قرى الروهينغيا وحولها، الأمر الذي أدى إلى وقوع إصابات ونزوح. وفي 23 أيلول/سبتمبر، اتخذ جيش أراكان مواقع حول قرية غو دار بيبين، بلدة بوثيدونغ، وشهدت مواجهات استمرت أكثر من أسبوعين. وفي النهاية، أُجبر 2 000 شخص من الروهينغيا على الفرار، وأفيد بتدمير العديد من المنازل. وتلقت المفوضية أيضاً تقارير عن استخدام العنف الجنسي ضد نساء وفتيات الروهينغيا من كلا الطرفين. ومع ذلك، لا يزال التحقق المستقل يمثل تحدياً بسبب فرض قيود شاملة على وصول المساعدات الإنسانية إلى البلدات الثمانية منذ منتصف آب/أغسطس وإغلاق الإنترنت محلياً. والجدير بالذكر أنه في 20 تشرين الأول/أكتوبر، صرح المتحدث باسم جيش أراكان بأنه حكم على جنديين بالسجن لمدة 20 عاماً بتهمة اغتصاب امرأة من الروهينغيا في بلدة بوثيدونغ.

39- ولا يزال وضع حقوق الإنسان لطائفة الروهينغيا مروعاً، قبل الأعمال العدائية وبعدها. ولا يزال التمييز النظامي مستمراً دون إحراز أي تقدم في استعادة حقوق المواطنة. وعادة ما لا يسجّل ولدان الروهينغيا، الأمر الذي يعمق دوامة الإقصاء. وبعد 10 سنوات، اضطر طلاب الروهينغيا، الذين سمح لهم بالعودة إلى جامعة سيتوي، في مواد معينة فقط، إلى الموافقة على التسجيل للحصول على بطاقات التحقق الوطنية، وهي أداة رفضها مجتمع الروهينغيا ككل لأنها تجبرهم فعلياً على الاختيار بين حقوقهم في المواطنة والتعليم.

40- وأكد الروهينغيا الذين أُجريت معهم مقابلات أن حريتهم في التنقل للحصول على الخدمات وفرص كسب العيش قد تعرضت لمزيد من التقييد. وفي آذار/مارس، أعلن الجيش أن بطاقات التدقيق في الجنسية إلزامية للسفر الداخلي؛ وفي تموز/يوليه، أعادت السلطات المحلية "الاستمارة 4"، وهي وثيقة سفر مؤقتة إلزامية لمن لا يحملون وثائق. ونتيجة لذلك، يرغب المسؤولون الروهينغيا على دفع رسوم باهظة أو تقديم أشكال أخرى من التعويض من أجل الحصول على تراخيص السفر لعبور نقاط التفتيش، ويتعرضون لضغوط متزايدة للتقدم بطلب الحصول على بطاقة التحقق الوطنية. غير أن الروهينغيا أفادوا أيضاً بأنهم يقعون ضحايا جيش أراكان؛ فقد ذكرت مصادر في قرية في شمال ووسط راخين أن عليهم دفع رسوم حماية لتجنب الأعمال الانتقامية. وأفيد بأن أفراد جيش أراكان يأمرّون الروهينغيا برصد تحركات الجيش والإبلاغ عنها، الأمر الذي يعرضهم للانتقام. ويضاف إلى ذلك أن الروهينغيا والأقليات الأخرى

ما انفكت تؤكد أن الأنظمة القضائية والإدارية التي يديرها جيش أركان متحيزة بشدة ضدهم، لا سيما في النزاعات التي تكون أقلية راخين الإثنية طرفاً فيها.

41- ونتيجة لهذا الوضع، يلجأ العديد من الروهينغيا إلى آليات التكيف الضارة، من بينها المديونية، التي قد تؤدي إلى الاستغلال الطويل الأجل وتعاطي المخدرات. وعلاوة على ذلك، أدى هذا الوضع إلى زيادة عدد الروهينغيا الذين يحاولون الفرار من البلد عن طريق البحر بحثاً عن حياة أفضل. وفي كانون الأول/ديسمبر، انحرفت قوارب عدة تحمل في معظمها نساء وأطفالاً وتعين إنقاذها. ولا يزال العدد الإجمالي للقوارب المفقودة في البحر وعدد الأشخاص الذين نجحوا في الفرار من ظروفهم البائسة مجهولين. ويواجه من أنقذوا وأعيدوا إلى ميانمار السجن. وأفادت مصادر موثوقة أن عدد الروهينغيا المعتقلين بسبب السفر غير المصرح به تضاعف في عام 2022 ليصل إلى حوالي 2 000 حالة. ووفقاً للأعداد التي ساقتها الأمم المتحدة، أبلغ عن مقتل أو فقدان ما لا يقل عن 119 شخصاً من الروهينغيا أثناء محاولتهم الهروب المحفوف بالمخاطر عن طريق البحر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المرجح أن يكون العدد الإجمالي أعلى من ذلك بكثير. وأكدت مصادر محلية موثوقة أنه فور إلقاء القبض على الروهينغيا، يدانون في الغالب بتهم بموجب قانون التسجيل لعام 1949 أو قانون الهجرة لعام 1947. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ورد أن ما لا يقل عن 350 شخصاً من الروهينغيا أُدينوا بناء على اعترافات قسرية في إطار إجراءات قانونية مبهمه لا تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وأكدت المصادر أنه لا توجد ترجمة فورية أو تحريرية إلى لغة الروهينغيا في المحكمة، وأن المحاكمات غالباً ما تتعقد على عجل، وأحياناً يُفَرَّغ منها في يوم واحد. وغالباً ما يضلل القضاة والمحامون المدعى عليهم للاعتراف بالذنب من خلال الوعد بعقوبة سجن أقصر تصل عادة إلى عامين.

42- ومع أن الروايات والإجراءات العسكرية تجاه الروهينغيا ظلت تمييزية ولإنسانية، فإن حكومة الوحدة الوطنية التزمت بإلغاء نظام التحقق الوطني واعتماد قانون مواطنة جديد وجامع، وفقاً لموقفها السياسي لعام 2021 بشأن الروهينغيا في ولاية راخين.

دال - سيادة القانون والحيز المدني

1- استغلال الإطار القانوني وتخريب السلطة القضائية

43- استهدفت السلطات العسكرية أيضاً النظامين القانوني والمؤسسي في البلاد من خلال اعتماد قوانين من جانب واحد، وفرض تعديلات على الأحكام القائمة، واستخدام القوانين والمؤسسات لاستهداف المعارضين وقمع المعارضة. وقد أخضعت السلطة القضائية في ميانمار واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فعلياً، للسيطرة العسكرية، الأمر الذي أدى إلى القضاء على أي عنصر من عناصر الاستقلال والمصادقية.

44- وفي عام 2021، أدرجت تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب⁽¹³⁾ عقوبات أشد وصيغاً غامضة مفتوحة للتطبيق التعسفي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجهت تهم إلى 226 فرداً وصدرت أحكام ضد 124 فرداً⁽¹⁴⁾. وفي 25 أيار/مايو، أصدر الجيش تدبيراً بعنوان "قانون شرطة ميانمار"، وضع الشرطة تحت قيادة الجيش المباشرة⁽¹⁵⁾. ويهدف هذا الإجراء إلى منح القائد الأعلى لجيش ميانمار سلطات مطلقة على تعيين كبار المسؤولين وتنظيم الشرطة الداخلي. وإضافة إلى ذلك، سمح بنشر الشرطة

(13) انظر <https://www.law-democracy.org/live/myanmar-note-on-the-2021-amendment-to-the-counter-terrorism-law/>

(14) انظر <https://airtable.com/shr9w3z7dyIoqdUv4/tbl8hVtSci8VifbO9>

(15) انظر <https://www.law-democracy.org/live/myanmar-note-on-police-force-law/>

بوصفها قوات مساعدة في العمليات العسكرية المتعلقة بالأمن والدفاع الوطنيين، وأذن لضباط الشرطة بتنفيذ عمليات الاعتقال دون إذن قضائي في أي وقت.

45- وكثيراً ما ثبت في القضايا محاكم يسيطر عليها الجيش ولا تحترم الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، كما يتضح من الإجراءات المتخذة ضد الرئيس المحتجز وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي⁽¹⁶⁾. وأفاد العديد ممن أجريت معهم مقابلات بأن المحاكمات تجرى عادة خلف أبواب مغلقة في محاكم خاصة داخل السجون، وعموماً دون تمثيل قانوني للمتهمين، مع اعتبار إجراءات الاستئناف وغيرها من إجراءات الشكاوى إجراء شكلياً. وفي تموز/يوليه، استأنفت ميانمار تنفيذ عقوبة الإعدام بإعدام أربعة أشخاص بعد وقف مؤقت دام ثلاثة عقود. واعتباراً من 31 كانون الثاني/يناير، حكم على 143 شخصاً بالإعدام، من بينهم 42 حوكموا غيابياً فيما قيل⁽¹⁷⁾.

46- وأكد محامون وممارسون ومحاورون مطلعون على نظامي العدالة والسجون أن المحاكم التي يسيطر عليها الجيش تنتهك مبدأي الاستقلال والنزاهة الأساسيين انتهاكاً ممنهجاً. وأفاد البعض بأن القضاة طلبوا منهم عدم حضور جلسات المحكمة لأن الأحكام ستؤكد ببساطة التهم الموجهة إليهم. ومع ذلك، واصل المحامون أداء واجباتهم المهنية في مواجهة مخاطر شخصية جسيمة. واعتقل ما يقدر بنحو 49 محامياً منذ الانقلاب، وأدين 7 على الأقل بتهم زائفة.

47- وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، عدل الجيش من جانب واحد قانون تسجيل الجمعيات لعام 2014، الذي يفرض الآن مزيداً من القيود على عمليات المجتمع المدني⁽¹⁸⁾. وتتص التعديلات على التسجيل الإجباري وعقوبات جنائية تصل إلى السجن خمس سنوات في حالة عدم الامتثال. ويبدو أن المتطلبات الأخرى، بما فيها دفع الرسوم والتزامات الإبلاغ والموافقات الإلزامية من مختلف السلطات المحلية، مصممة لخنق المجتمع المدني. وفي وقت لاحق، في 29 تشرين الأول/أكتوبر، سعى الجيش إلى تعديل قانون التعليم الوطني لعام 2014 لتصبح اللغة الميانمارية لغة التعليم الوحيدة، وألغى الأحكام التي تجيز تدريس لغات الأقليات بعد التعليم الابتدائي. ويبدو أن هذه التعديلات تتبع رؤية الجيش لميانمار تحدها أغلبية البامار الإثنية، متجاهلة حقوق الأقليات.

2- حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه

48- منذ 1 شباط/فبراير 2021، اعتقل الجيش 17 572 شخصاً، من بينهم 3 610 نساء و381 طفلاً، لأسباب سياسية⁽¹⁹⁾. وفي الأعياد الوطنية منذ الانقلاب، أعلن الجيش عن إطلاق سراح السجناء على نطاق واسع، مع تأكيد مصادر موثوقة أن عدد السجناء السياسيين بين المفرج عنهم ضئيل. وأبلغ عن إعادة اعتقال السجناء السياسيين المفرج عنهم فوراً في حالات عدة. ووفقاً لمصادر موثوقة، كان ما لا يقل عن 13 763 شخصاً لا يزالون رهن الاحتجاز في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

49- وذكر عديدون ممن أجريت معهم مقابلات أنه يمكن اعتقال أي شخص في أي وقت. وأشاروا إلى أن الجيش استهدف تدريجياً الأفراد المستهدفين المتهمين بالارتباط بالجماعات المناهضة للجيش وعائلاتهم. ويواجه أفراد أسر الأشخاص الذين صدرت في حقهم مذكرات توقيف الاعتقال والاحتجاز

(16) OHCHR, "Myanmar: Bachelet deplores conviction and sentencing of Aung San Suu Kyi", 6 December 2021.

(17) انظر <https://aappb.org/?p=24057>.

(18) انظر <https://bangkok.ohchr.org/ngo-law-myanmar/>، وانظر أيضاً الفقرة 47 أعلاه.

(19) انظر <https://airtable.com/shr9w3z7dyIoqdUv4>.

التعسفيين، أكثر فأكثر، بسبب منها الاختطاف المتكرر وأخذ الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ثلاث سنوات رهائن، الأمر الذي يشكل في بعض الحالات اختفاء قسرياً.

50- واستمر ورود تقارير موثوقة تفيد بأن الجيش لا يزال يعتمد على أساليب تصل إلى حد التعذيب وسوء المعاملة ضد المحتجزين، أساساً في مراكز الاستجواب. ووصف من أجريت معهم المقابلات حالات ضرب مبرح؛ وإعدامات صورية؛ وتعليق من الأسقف دون طعام أو ماء؛ وصعق كهربائي؛ وإكراه على التعري أمام الغير؛ وعنف جنسي، بما في ذلك ضد الرجال وضد أفراد مجتمع الميم الموسع. وفي حين أن الاستجوابات كانت تهدف في السابق إلى تحديد هويات قيادات الاحتجاجات، فإنها أصبحت تركز أكثر فأكثر على الاستفسارات عن صلات المحتجزين بالجماعات المناهضة للجيش. وتلقت المفوضية تقارير متسقة عن ظروف الاحتجاز غير الملائمة، التي قد تبلغ حد التعذيب، بما في ذلك الاكتظاظ؛ ومرافق الصرف الصحي والنظافة غير الكافية؛ وعدم الحصول على خدمات الرعاية الصحية والطعام والماء أو الحرمان منها. ولا تزال ترد أنباء عن وفيات أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب أو سوء المعاملة أو عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الطبية بمستويات مرعبة.

51- ولا يزال الأطفال المحتجزون يشكلون مصدر قلق بالغ مع استمرار اعتقالهم تعسفاً واحتجازهم في مراكز احتجاز الأطفال ومراكز الشرطة والسجون ومراكز الاستجواب العسكرية، وغالباً ما يحتجزون بدلاً من أفراد أسرهم، ويخضعون لإجراءات أمام محاكم يسيطر عليها الجيش، بما في ذلك بتهم تتعلق بمكافحة الإرهاب. ووفقاً للأرقام المتاحة للأمم المتحدة، سُجن بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2022 ما لا يقل عن 129 طفلاً، من بينهم أطفال دون سن المسؤولية الجنائية، لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة والمناهضة للجيش. وأبلغت مصادر موثوقة عما لا يقل عن 104 حالات معروفة من حالات تعذيب الأطفال، أساساً في مراكز الاستجواب، بأساليب مختلفة، من بينها الطعن في البطن والصعق بالكهرباء وقلع الأظافر.

52- ولا تزال النساء أيضاً أهدافاً للقمع، ويواجهن في كثير من الأحيان ظروفًا قاسية في الاحتجاز دون حماية كافية. ومع أن الوصول الآمن إلى الضحايا والناجين لا يزال يطرح تحدياً كبيراً، فقد ورد من مصادر متعددة روايات عن العنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب وضروب أخرى من المعاملة المهينة، مثل الحرمان من المراحيض ولوازم النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية أو عدم الوصول إليها، والترهيب، والتهديد، والإيذاء البدني واللفظي. وبالمثل، تعرض أفراد مجتمع الميم الموسع لمخاطر محددة، وأبلغ على نطاق واسع عن العديد من حوادث الاغتصاب والتعذيب والضرب والتحرش وأشكال أخرى من الاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز. وأفاد من أجريت معهم مقابلات بأنه يبدو أن العنف الممارس ضدهم يستهدف صراحة ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. فقد أفاد المثليون بأنهم تعرضوا للاغتصاب الشرجي، في حين أفادت مغايرات الهوية الجنسية بأن أئداءهن تعرضن للسخرية والاستهداف أثناء التعذيب.

3- الحريات الأساسية

53- منذ 1 شباط/فبراير 2021، اعتمد الجيش تدابير تحد بشدة من الحيز المدني، بما في ذلك القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتنقل والمشاركة العامة. ولا يزال معارضو الجيش يتعرضون للمضايقة والاعتقال والملاحقة القضائية بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وفي 20 أيلول/سبتمبر، جرم الجيش أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي التي قرر أنها تشكل أعمالاً معارضة، بما في ذلك "الإعجاب" بالمنتشورات التي اعتبرها الجيش مؤيدة للجماعات المسلحة المناهضة للجيش. ويعاقب على هذه الأفعال بالسجن مدة تصل إلى 10 سنوات. وإضافة إلى ذلك، ألغى الجيش تراخيص ما لا يقل عن 13 وسيلة إعلام مستقلة و8 دور

نشر وطبع. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، ألغى ترخيص موقع "بيرلودي" الإخباري الشبكي انتقاماً منه لعزوه المسؤولية عن وقوع إصابات بين المدنيين في حادث إطلاق نار إلى الجيش⁽²⁰⁾. وأفادت مصادر موثوقة باعتقال 178 صحفياً، بينهم 27 امرأة، منذ شباط/فبراير 2021؛ ومن بين هؤلاء الـ 178 معتقلاً، لا يزال 56 شخصاً، بينهم 7 نساء، قيد الاحتجاز، وهناك روايات واسعة الانتشار عن الاعتداء الجسدي والنفسي أثناء الاستجواب. ومما يثير القلق أنه يبدو أن تهمة الإرهاب، التي تنطوي على عقوبات أشد، وجهت أكثر فأكثر إلى العاملين في مجال الإعلام في المحاكم العسكرية. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، حكم على مراسل صحفي مستقل بالسجن 15 سنة بتهم تتعلق بالإرهاب لأنه، وفقاً للتقارير، أجرى مقابلات مع أفراد من القوات المناهضة للجيش. وقد دفع هذا المستوى من التهديد والمضايقة العديد من العاملين في مجال الإعلام إلى العمل في الخفاء أو في الخارج، الأمر الذي حد من التقارير والوثائق المستقلة الصادرة في ميانمار.

54- واستمر قطع الإنترنت لمنع الاتصالات الآمنة والوصول إلى المعلومات المنقذة للحياة في المناطق المتضررة من العنف. وأكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن قطع الإنترنت تواصل في 25 بلدة شملتها العقوبات في عام 2021 وأنه فُرضت تعطيلات محلية مرتبطة بالمواجهات المسلحة. ومن ناحية أخرى، ألقى الجيش على الجماعات المسلحة المناهضة للجيش مسؤولية تدمير "1 284 بُرج اتصالات". وأفاد أشخاص أجريت معهم مقابلات ببواعث قلق تتعلق بحقوق الإنسان، من بينها الافتقار إلى الحق في الخصوصية وتلقي المعلومات ونقلها، إضافة إلى إساءة استخدام المعلومات الشخصية، بخصوص الاتصالات بالأجهزة المحمولة. ويتوقف منح تراخيص شركات الاتصالات على الإذن العسكري، الأمر الذي يزيد كثيراً من نفوذ الجيش وخطر المراقبة غير المبررة. وإضافة إلى ذلك، أعلن الجيش في 19 أيلول/سبتمبر التسجيل الإلزامي لبطاقات تحديد هوية المشترك، بناء على تفاصيل شخصية كثيرة جرى التحقق منها، بحلول أواخر كانون الثاني/يناير 2023. وقد يؤدي عدم الامتثال إلى قطع دائم للاتصال بالأجهزة المحمولة.

55- وكان للقيود المفروضة على الحيز المدني تأثير كبير على عمليات المنظمات المحلية، التي تؤدي، في ظل مخاطر شخصية كبيرة وبدعم محدود، دوراً حاسماً في إيصال السلع والخدمات الأساسية إلى المحتاجين. وعلى وجه التحديد، أدى فرض قيود صارمة على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وتدهور البيئة الأمنية إلى تقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لتوفير الحماية والخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الطعام واللوازم الطبية والمأوى والمياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي. ومن المرجح أن تؤدي الأحكام الجديدة المتعلقة بالتسجيل الإلزامي للمنظمات غير الحكومية إلى زيادة تهديد الحيز المدني وقدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على العمل (انظر الفقرة 48 أعلاه).

56- وقد واجه الجيش صعوبات في منع مظاهر المقاومة السلمية، مظهراً بذلك حدود العنف في الحفاظ على السيطرة. واستمر الناس، بشكل متسق، في المدن والقرى على حد سواء في التعبير عن معارضتهم، بطرق منها الإضرابات الصامتة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. وما فتئ المنظمون والمتظاهرون يتعرضون بشكل روتيني للتهديد والاعتقال بسبب نشاطهم. وبالمثل، تعرض النقابيون والعمال والمناضلون في مجال العمل للعقاب والمضايقة بسبب الاحتجاج، الأمر الذي دفع مجلس إدارة منظمة العمل الدولية إلى إنشاء لجنة تحقيق في انتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات في آذار/مارس 2022. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت لجنة منظمة العمل الدولية قد بدأت عملها، ومن المتوقع أن تصدر استنتاجاتها الأولية في أوائل عام 2023.

(20) انظر - https://www.irrawaddy.com/news/burma/after-repeated-crackdowns-myanmar-junta-officially-bans-the-irrawaddy.html#google_vignette

هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

57- تعاني ميانمار أزمة اقتصادية عميقة وحالة طوارئ إنسانية متفاقمة. فقد أدى سوء إدارة الجيش للاقتصاد إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية المتزايدة لشريحة كبيرة من السكان، الأمر الذي أدى إلى تضاعف معدلات الفقر مقارنة بشهر آذار/مارس 2020، إذ يعيش ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر الوطني⁽²¹⁾. ثم إن سحب الاستثمار المستمر والفصل من قبل الشركات في العديد من القطاعات وفرض جزاءات ذكية على كبار القادة العسكريين والشركات المملوكة للجيش أمور تسلط الضوء على مستوى العزلة التي قاد الجيش البلد إليها. وفي إجراء زاد من تأثير الانقلاب على الاقتصاد، أقدمت فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بالإجراءات المالية، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، على إدراج ميانمار ضمن البلدان المعرضة للخطر من حيث غسل الأموال، الأمر الذي يستوجب تعزيز العناية الواجبة للعلاقات التجارية⁽²²⁾.

58- وإضافة إلى العمليات العسكرية، عمدت السلطات العسكرية أيضاً إلى إخلاء السكان عنوة واستولت على ممتلكاتهم أو دمرتها. وفي بلدة مينغالادون، في يانغون، أفيد بأن 50 000 شخص أُجبروا على مغادرة مستوطناتهم العشوائية في تشرين الثاني/نوفمبر⁽²³⁾. وأُجريت منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء زيادة حوادث الاستيلاء على الأراضي ومصادرة الممتلكات لاضطهاد المعارضين السياسيين وأسرههم.

59- وإضافة إلى ذلك، كان لانهاية سيادة القانون آثار سلبية كبيرة في مجال حماية البيئة، إذ انتشرت أنشطة التعدين وغيرها من أنشطة استخراج الموارد الطبيعية دون تنظيم مناسب. وقد ازدادت امتيازات الأراضي المدمرة منذ الانقلاب لأن الجيش يتمتع الآن بسلطات كاملة تقريباً وغير خاضعة للرقابة لتفضيل الأعمال التجارية الزراعية وأنشطة التنمية على حماية البيئة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة كبيرة⁽²⁴⁾.

60- واستمرت الهجمات على الرعاية الصحية طوال عام 2022، لا سيما في شمال غرب ميانمار وجنوبها الشرقي، بالتزامن مع العمليات العسكرية. وأفاد من أُجريت معهم مقابلات بحدوث اعتقالات تعسفية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والأشخاص الذين ينقلون اللوازم الطبية، وعرقلة الحصول على الرعاية الصحية من خلال فرض حواجز طرق مادية، ونظام ترخيص بيروقراطي وتمييزي، ومصادرة اللوازم الطبية وإتلافها.

61- وفي الوقت الذي أسهمت فيه انقطاعات سلسلة الإمداد في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود منذ شباط/فبراير 2021، تدهور الأمن الغذائي في ميانمار تدهوراً شديداً. واعتباراً من أيلول/سبتمبر، يواجه ما يقدر بنحو 15,2 مليون شخص انعدام أمن غذائي حاد. وفي المناطق المتضررة من العنف والنزاع، شددت المصادر على أن الجيش يخرب سبل الوصول إلى الغذاء من خلال وضع حواجز على طرق الإمداد ومنع نقل المواد الغذائية مع رفع الأسعار. وأفيد بأن الجنود صادروا إمدادات غذائية ودمروا

(21) انظر <https://www.worldbank.org/en/country/myanmar/publication/myanmar-economic-monitor-july-2022-reforms-reversed>.

(22) انظر <https://www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfgeneral/Outcomes-fatf-plenary-october-2022.html>.

(23) انظر <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/12/myanmar-over-50000-exposed-forced-evictions-and-housing-destruction-say-un>.

(24) انظر <https://www.aljazeera.com/news/2022/12/14/afraid-of-the-gun-military-coup-fuels-myanmar-resource-grab> و <https://www.thethirdpole.net/en/climate/environment-ignored-as-myanmar-struggles-with-coup/> و <https://www.eastasiaforum.org/2023/02/13/myanmars-arrested-environmental-activism/>. وانظر أيضاً A/HRC/51/41، الفقرات 54-61.

مخزونات غذائية، وقتلوا الماشية. وقد تكون وسائل الحرب هذه، التي تستهدف الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، قد أسهمت أيضاً في حالات الجوع.

62- وظل الحصول على التعليم يمثل تحدياً. فالتقديرات تشير إلى أن ما لا يقل عن 3,7 ملايين طفل لا يرتادون نظام التعليم الذي يديره الجيش، مع مشاركة نسبة كبيرة من العاملين في مجال التعليم في حركة العصيان المدني. واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر، تشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن الهجمات على المدارس والموظفين تضاعفت في عام 2022 مقارنة بالعام السابق، مع وقوع ما لا يقل عن 175 حادثة، من بينها قطع رأس معلم في منطقة ماغواي في أب/أغسطس وغارات جوية على مدرسة في منطقة ساغايغ في أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أثار مخاوف خاصة بشأن زيادة استخدام المدارس لأغراض عسكرية. وفي حين يُحمّل الجيش والمليشيات التابعة له المسؤولية عن نصف هذه الهجمات على الأقل، من المرجح أن استخدام الجيش للمرافق المدرسية أدى إلى استهداف هذه المواقع من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للجيش.

رابعاً - المساءلة

63- لا يزال التقدم في مجال المساءلة يعتمد أساساً على مبادرات العدالة خارج ميانمار. وعلى الصعيد الوطني، أوقف الجيش العمليات القضائية وسيّسها، وحول النظام القضائي العادي إلى هياكله وإطاره المعياري، بطرق منها استخدام الأحكام العرفية في بعض البلديات، وإنشاء محاكم مخصصة، وإجراء محاكمات مغلقة. وكبديل لذلك، أنشأت حكومة الوحدة الوطنية 24 محكمة بلدية تضم كل منها من ثلاثة إلى خمسة قضاة، وعينت 112 قاضياً و24 موظفاً قانونياً و73 موظفاً في إدارة الإصلاحات اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر. ولم ترصد المفوضية السامية لحقوق الإنسان مباشرة الإجراءات أمام تلك الكيانات.

64- وعلى الصعيد الدولي، أصدرت محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه 2022 حكمها برفض الدفوع الابتدائية بشأن اختصاص المحكمة ومقبولية القضية التي أثارها ميانمار في الإجراءات التي رفعتها غامبيا عليها. ولم تقدم المحكمة الجنائية الدولية بعد أي رد علني على بيان حكومة الوحدة الوطنية الصادر في تموز/يوليه 2021، الذي قبلت بموجبه اختصاص المحكمة في البت في الجرائم المرتكبة في البلد منذ 1 تموز/يوليه 2002. وفي غضون ذلك، اتخذت خطوات على الصعيد الوطني في دولة ثالثة. وفي 29 آذار/مارس 2022، رُفعت قضية إلى محكمة جنائية تركية بموجب مبادئ الولاية القضائية العالمية. وحتى وقت تقديم هذا التقرير، لم تعلن المحكمة التركية بعد ما إذا كانت ستقبل القضية. وبالمثل، رفع 16 مدّعياً من ميانمار في 27 كانون الثاني/يناير ملفاً إلى المدعي العام لألمانيا ضد كبار المسؤولين العسكريين.

65- والإفلات من العقاب من الأسباب الجذرية الرئيسية للأزمة الحالية في البلد. فبعد أزمات حقوق الإنسان المتكررة على مدى عقود، تجنب الجيش أي محاولات لمحاسبته قضائياً على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. والمساءلة عامل حاسم لثني الانتهاكات المستمرة والجارية على نطاق واسع، وهي ذات أهمية حاسمة لأي حل طويل الأجل من شأنه أن يمنع تكرار جرائم من هذا القبيل.

66- وتمشياً مع التقارير السابقة، استمر بانتظام ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل كامل مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك أسباب معقولة تحمل على اعتقاد أن بعض الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش قد تبلغ حد الجرائم ضد الإنسانية⁽²⁵⁾، ولا سيما القتل؛ والنقل القسري، والسجن أو أي سلب شديد آخر للحرية البدنية يخالف قواعد القانون الدولي

الأساسية؛ والتعذيب؛ والاعتصاب؛ واضطهاد مجموعة أو جالية محددة لأسباب سياسية؛ والاختفاء القسري؛ وغيرها من الأعمال اللاإنسانية التي تسبب معاناة كبيرة وإصابات خطيرة.

67- وبعض هذه الأفعال، عندما ترتكب في سياق النزاع المسلح، قد تشكل أيضاً جرائم حرب. وتشمل هذه الجرائم الهجمات على المدنيين والأعيان المحمية؛ والقتل العمد؛ والتشويه؛ والتعذيب؛ والمعاملة القاسية؛ والاعتداءات على الكرامة الشخصية؛ وأخذ الرهائن؛ والإعدام دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ ونزوح المدنيين؛ والتجوع؛ وتدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها⁽²⁶⁾.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

68- ساءت الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار خلال السنة الثانية منذ الانقلاب العسكري، مع وقوع انتهاكات خطيرة متعددة يومياً في جميع أنحاء البلد. ويتعرض الناس في جميع أنحاء البلد لانتهاكات مستمرة لحقوقهم وللجريمة، بما فيها القتل والاختفاء القسري والنزوح والتعذيب والاعتقالات التعسفية والعنف الجنسي. وهناك أسباب معقولة تحمل على اعتقاد أن الجيش والميليشيات التابعة له مسؤولون عن معظم هذه الانتهاكات، التي قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

69- وارتكبت القوات المعارضة للجيش، هي الأخرى، انتهاكات لحقوق الإنسان، لا سيما عند استهداف المسؤولين غير المقاتلين وأفراد أسرهم وغيرهم ممن تعتقد أنهم يساعدون الجيش بطريقة ما. فالعنف الموجه إلى المدنيين ينتهك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني عند الاقتضاء. ومع أن التقارير عن الانتهاكات تزايدت، فإنها لا تشكل أساساً لتبرير الأعمال غير القانونية التي يرتكبها الجيش باسم "مكافحة الإرهاب"، كما أنها لا يمكن مقارنتها من حيث الحجم والنطاق بالانتهاكات التي يرتكبها الجيش.

70- ومما يثير القلق بوجه خاص إصرار السلطات العسكرية على إيجاد حل عسكري للأزمة ورفضها إفساح المجال للتفاوض السياسي، الأمر الذي أفضى إلى رد فعل استقطابي داخل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. وقد تسبب العنف في العاميين الماضيين في خسائر فادحة لسكان ميانمار، الأمر الذي أدى إلى شل المؤسسات العامة وتفرغ الاقتصاد من محتواه وترك ما يقرب من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر. وبترديد إحدى التوصيات الأساسية للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، وهي أن مستقبل ميانمار يعتمد إلى حد بعيد على مساءلة جيشها ووضعها تحت السيطرة المدنية الفعلية، يتضح أن من الضروري لمستقبل ميانمار إجراء محاكمات نزيهة ومستقلة بشأن الانتهاكات.

71- وأخيراً، أشار الجيش إلى اعتزامه تنظيم انتخابات في عام 2023، رغم انعدام الأمن الشديد والاستقطاب في جميع أنحاء البلد، واستبعاد أحزاب المعارضة. وبالنظر إلى الظروف الحالية، من المرجح أن تعمق محاولة إجراء انتخابات في بيئة من هذا القبيل من الاستياء وتفاقم المخاطر الأمنية على الناس. ومن الصعب تصور كيف يمكن لهذه العملية أن تشكل تعبيراً حراً ونزيهاً، وتجسد الإرادة الديمقراطية الشعبية تجسداً صحيحاً.

72- وفي ضوء الاستنتاجات الواردة أعلاه، يوصي المفوض السامي السلطات العسكرية بما يلي:

(26) فيما يخص الجرائم المحددة التي ارتكبت في منطقة ساغاينغ، يجدر بالملاحظة أن الحالة تدهورت تدهوراً كبيراً بعد تعيين اللواء ثان هتيك قائداً للقيادة الشمالية الغربية في 6 كانون الثاني/يناير.

(أ) الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والهجمات الموجهة ضد شعب ميانمار في جميع أنحاء البلد، امتثالاً لقرار مجلس الأمن 2669(2022) وتوافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط؛ ويجب أن تتوقف العمليات العسكرية لإفساح المجال لحوار يمكن أن ينهي الأزمة؛

(ب) الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً و/أو الملاحقين قضائياً و/أو المحكوم عليهم، لا سيما لمجرد ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ووقف الملاحقات القضائية ذات الدوافع السياسية، بما فيها تلك التي تستهدف أعضاء الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، وأعضاء الأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وجميع الأشخاص الآخرين الذين يعبرون عن معارضتهم لتمسك الجيش بالسلطة؛

(ج) الامتناع عن فرض لوائح وإجراءات تحد من قدرة المجتمع المدني على المساعدة في إيصال المساعدات والخدمات الإنسانية المنقذة للحياة؛

(د) الإحجام فوراً عن أي أعمال، بما فيها عمليات القتل والتهجير والاعتقالات والمضايقات، تستهدف أفراد الروهينغيا، وضمان امتثال التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية امتثالاً تاماً ومستمرًا.

73- ويوصي المفوض السامي أيضاً حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) الالتزام الكامل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق وامتثال القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تدابير حماية المدنيين؛

(ب) السماح بوصول المنظمات الدولية والوطنية بشكل كامل وغير مقيد ويمكن التنبؤ به إلى جميع المحتاجين حتى تتمكن من تقديم المساعدات المنقذة لحياة السكان؛

(ج) التعاون مع الآليات الدولية ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان والمساءلة لدعم عمليات جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة في ميانمار ضد السكان المدنيين، بالنظر إلى عمليات العدالة المستقبلية.

74- ويوصي المفوض السامي بأن يتخذ مجلس الأمن خطوات لإحالة النطاق الكامل للحالة الراهنة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية استكمالاً للنطاق المحدود العابر للحدود للتحقيق المعروض حالياً على المحكمة، وأن يعمد المجلس، وكذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء الأخرى، لا سيما تلك التي لها نفوذ على الأطراف، إلى ما يلي:

(أ) الحفاظ على الاهتمام الشديد بالتطورات على أرض الواقع مع استمرار تدهور الوضع وتقديم الدعم المستدام لجهود التوثيق والمساءلة، داخل ميانمار وخارجها على حد سواء؛

(ب) تعزيز الحلول السياسية التي تعترف بإرادة الشعب وتحترمها لاستعادة مستقبل ديمقراطي، مع مؤسسات تخضع لسيادة القانون وقادرة على الدفاع عن حقوق الإنسان لجميع الناس في ميانمار؛

(ج) الامتناع عن دعم أي عملية انتخابية تفتقر إلى الشروط اللازمة لتحقيق نتائج حرة ونزيهة وضمان المشاركة السياسية من جميع الأطراف والآليات التي تسمح لجميع شعب ميانمار بالمشاركة بفعالية في الانتخابات في سلام وأمان؛

(د) اتخاذ إجراءات ومواصلة الدفاع عن حقوق الروهينغيا، لا سيما من خلال الاستمرار في تمويل الجهود الإنسانية في بنغلاديش، ووضع سياسات استيطان طوعية في بلدان ثالثة، وإنقاذ

من يقومون برحلات محفوفة بالمخاطر في البحر ومنحهم اللجوء، والمطالبة بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة الماضية والحالية؛

(هـ) ضمان خضوع أي مشاركة في ميانمار، بما في ذلك من قبل الشركات الخاصة، لعملية معززة للعناية الواجبة بحقوق الإنسان لمنع الدعم المباشر أو غير المباشر للعمليات العسكرية أو غيرها من العمليات التي تنتهك حقوق الإنسان وغيرها من أحكام القانون الدولي؛

(و) توفير تمويل مباشر مرن للمنظمات الإنسانية المحلية لدعم قدرتها على مساعدة السكان المحتاجين بالمساعدات والخدمات المنقذة للحياة؛

(ز) تمكين المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الوصول بطريقة مجددة داخل البلد من أجل تسهيل الرصد المستقل والنزيه والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية المدنيين، ومنع وقوع إصابات بين المدنيين، والظروف السائدة في أماكن الاحتجاز.